

دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي

دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الادارية في الفنادق الدرجة الممتازة في محافظة
بغداد. (فندق الرشيد ، المنصور ، فندق فلسطين)

تاريخ تقديم البحث:- ٢٠٢٥/٨/١٣

تاريخ قبول البحث:- ٢٠٢٥/٩/١٤

م.د رسول سالم مسير(*)
م.د خليل ابراهيم بريسم(**)

مستخلص

هدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي من وجهة نظر عينة من القيادات الادارية في الفنادق الدرجة الممتازة في محافظة بغداد، وهي فندق الرشيد، فندق المنصور، وفندق فلسطين. تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل حول الدور الفعلي للقطاع السياحي في دعم الاقتصاد، خاصة في دولة تعتمد على الإيرادات النفطية، والكشف عن أبرز نقاط القوة والضعف التي تحول دون تحقيق هذا الدور بشكل كامل. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على خمسة محاور رئيسية: الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية، تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة، تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية، وتنمية البنية التحتية والخدمات العامة.

بلغ حجم مجتمع الدراسة الإجمالي ١٠٤ مدير من كافة المستويات الإدارية، واستهدفت عينة مكونة من ١٠٤ مدير، تم توزيع ١١٠ استبانة عليهم، واسترجاع ١٠٨ استبانة منها، وكانت ١٠٤صالحة للتحليل. ولتحليل البيانات، استخدم الباحث برنامج (SPSS.V.27) ومجموعة من الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي الموزون، والانحراف المعياري، ومعامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات.

أظهرت النتائج أن هناك إجماعاً قوياً من قبل عينة الدراسة على أن القطاع السياحي يساهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني العراقي، حيث تم قبول الفرضية الرئيسية. وخلصت الدراسة إلى أن السياحة تُعد رافداً اقتصادياً حيويًا لتنويع مصادر الدخل وزيادة العملة الصعبة، كما أنها تلعب دوراً محورياً في رفع الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة إعطاء القطاع السياحي أولوية أكبر في الخطط التنموية الوطنية، وتسهيل الإجراءات الاستثمارية فيه، مع التركيز على تطوير الموارد البشرية

Abstract

The aim of this study was to analyze the role of the tourism sector in supporting the Iraqi national economy from the perspective of a sample of administrative leaders in premium hotels in Baghdad Governorate, namely the Rashid Hotel, the Mansour Hotel, and the Palestine Hotel. The problem of the study lies in questioning the actual role of the tourism sector in supporting the economy, especially in a country dependent on oil revenues, and revealing the most prominent strengths and weaknesses that prevent this role from being fully realized. To achieve these objectives, the study relied on five main axes: tourism revenues and contribution to the gross domestic product, job creation and human resource development, promoting investment and sustainable development, enhancing public image and standing, and developing infrastructure and public services.

The total study population was 104 managers from all administrative levels. A sample of 104 managers was targeted. 110 questionnaires were distributed to them, and 108 questionnaires were returned, of which 104 were valid for analysis. To analyze the data, the researcher used SPSS.V.27 and a set of statistical methods, including the weighted mean, standard deviation, and Cronbach's alpha coefficient to measure reliability.

The results showed a strong consensus among the study sample that the tourism sector contributes effectively to supporting the Iraqi national economy, with the main hypothesis being accepted. The study concluded that tourism is a vital economic tributary for diversifying sources of income and increasing hard currency, and it also plays a pivotal role in raising the gross domestic product. Based on these results, the study recommends giving the tourism sector greater priority in national development plans, facilitating investment procedures, and focusing on developing human resources.

مقدمة للدراسة

تُعد السياحة واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تمتلك القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة في الدول، وخاصة في تلك التي تسعى لتنويع مصادر دخلها بعيداً عن الاعتماد على الموارد الطبيعية. وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية، لم يعد دور القطاع السياحي مقتصرًا على تحقيق الأرباح المادية، بل امتد ليشمل أبعاداً متعددة تتصل بالنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز الاستثمار، فضلاً عن تحسين الصورة الذهنية للدولة والحفاظ على تراثها الثقافي والطبيعي. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي، مع التركيز على وجهة نظر العاملين في الفنادق المدروسة، باعتبارهم الأكثر دراية بطبيعته وتحدياته وإمكاناته. من خلال تحليل البيانات الميدانية، سيتم الكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء الحالي للقطاع، مما يوفر رؤى دقيقة وموضوعية يمكن الاستناد إليها في صياغة السياسات المستقبلية. ومما سبق تضمن البحث اربع مباحث تناول المبحث الأول منهجية الدراسة ، فيما تناول المبحث الثاني الاطار النظري للدراسة ، وتناول المبحث الثالث الاطار العملي للدراسة ، واخير تناول المبحث الرابع الأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي، حيث تم جمع البيانات من عينة من القيادات الادارية في فنادق الدرجة الممتازة عبر استبانة، ثم تحليلها إحصائياً لاختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج.

أولاً : مشكلة الدراسة

على الرغم من المقومات التاريخية والطبيعية الغنية التي تمتلكها العديد من الدول، إلا أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني العراقي لا تزال دون المستوى المأمول، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية. تُظهر التحليلات المبدئية لأراء العاملين في القطاع السياحي وجود تباين واضح في تقييمهم لدور القطاع في دعم الاقتصاد، حيث يقرّون بأهميته في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل، لكنهم في الوقت نفسه يثيرون تساؤلات حول فعالية القطاع في مجالات حيوية مثل تنمية الموارد البشرية، وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وفعالية التغطية الإعلامية. من هنا، تتجسد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الدور الفعلي للقطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني من وجهة نظر القيادات الادارية ، وما هي أبرز نقاط القوة والضعف التي تحول دون تحقيق هذا الدور بشكل كامل؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل وتقييم دور القطاع السياحي في زيادة الإيرادات والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
٢. الكشف عن مدى مساهمة القطاع السياحي في خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتنمية الموارد البشرية.
٣. تحديد أثر القطاع السياحي على جذب الاستثمارات وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة.
٤. تقييم دور القطاع السياحي في تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية للدولة.
٥. فحص تأثير القطاع السياحي على تنمية البنية التحتية والخدمات العامة.
٦. استكشاف دور القطاع في الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في شقين أساسيين:

الأهمية النظرية:

١. تُثري المعرفة النظرية حول العلاقة بين القطاع السياحي والاقتصاد الوطني العراقي، خاصة في سياق الدول التي تمر بمراحل انتقالية اقتصادية.
٢. تقدم إطاراً تحليلياً شاملاً يستند إلى بيانات ميدانية، مما يضيف قيمة للبحوث الأكاديمية في هذا المجال.
٣. تعتبر مرجعاً للباحثين والمهتمين بدراسة دور القطاعات غير النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

الأهمية العملية:

١. توفر للحكومات وصناع القرار بيانات دقيقة وموضوعية حول نقاط القوة والضعف في القطاع السياحي، مما يساعدهم على صياغة سياسات وبرامج تنموية أكثر فاعلية.
٢. تُقدم إرشادات للمستثمرين في القطاع حول المجالات التي تحتاج إلى تطوير، مثل التدريب والتطوير المهني، وتطبيق معايير الاستدامة.
٣. تُسهم في رفع الوعي لدى العاملين في القطاع بأهميته ودوره، وتشجع على تبني ممارسات أفضل.

رابعاً: فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يساهم القطاع السياحي بفعالية في دعم الاقتصاد الوطني العراقي من خلال متغيرات الإيرادات، وخلق فرص العمل، والاستثمار، وتحسين الصورة الذهنية، وتنمية البنية التحتية، وحماية التراث.

١. الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر القيادات الادارية في الفنادق المدروسة .

٢. الفرضية الفرعية الثانية: للقطاع السياحي دور فعال في خلق فرص العمل، من وجهة نظر القيادات الادارية في الفنادق المدروسة.

٣. الفرضية الفرعية الثالثة: يساهم القطاع السياحي في جذب الاستثمارات، من وجهة نظر القيادات الادارية في الفنادق المدروسة.

٤. الفرضية الفرعية الرابعة: تساهم السياحة في تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية، من وجهة نظر القيادات الادارية في الفنادق المدروسة.

٥. الفرضية الفرعية الخامسة: يحفز القطاع السياحي تطوير البنية التحتية، من وجهة نظر القيادات الادارية في الفنادق المدروسة.

خامساً: حدود الدراسة

١. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على العاملين فنادق الدرجة الممتازة في محافظة بغداد (فندق الرشيد ، المنصور ، فندق فلسطين).

٢. الحدود الزمانية: تم جمع البيانات وتحليلها في خلال سنة ٢٠٢٥ .

٣. الحدود البشرية: تقتصر عينة الدراسة على (١٠٤) القيادات الادارية في فنادق الدرجة الممتازة في محافظة بغداد (فندق الرشيد ، المنصور ، فندق فلسطين).

٤. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على خمس محاور رئيسية (الإيرادات السياحية، خلق فرص العمل، الاستثمار والتنمية المستدامة، الصورة الذهنية، البنية التحتية) كأبعاد لدور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام وتوظيف عدد من الأساليب الإحصائية الجاهزة لقياس واختبار فرضيات الدراسة الحالية وكذلك استخدام الطرق والنماذج التي تتنجم مع توجهات الدراسة فقد استخدم الباحث عدد من البرامج الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات ومعالجتها والمتمثلة بـ

(SPSS.V.27) ومن ثم فإن هذه الأساليب تنعكس في:

١. الوسط الحسابي الموزون: لقياس مستوى اتجاه اجابات عينة الدراسة.
٢. الانحراف المعياري: لقياس مستوى تشتت الاجابات عن وسطها احسابي.
٣. الاهمية النسبية: لقياس مستوى توافر فقرات متغيرات الدراسة لدى الفنادق المدروسة.
٤. ترتيب الاهمية: لبيان مستوى اهمية فقرات متغيرات الدراسة لدى الفنادق المدروسة.
٥. معامل كرونباخ الفا: لقياس ثبات المتغيرات في اداة القياس.
٦. معامل ارتباط (بيرسون) لقياس ارتباط الفقرة بالمحور الذي ينتمي اليه.

سابعاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة

من أجل تحديد حجم العينة المناسب، إذ بلغ مجتمع الدراسة الحالي (١٤٢) مدير من كافة المستويات الادارية كونهم اكثر استجابة على فقرات الاستبانة وذو صلة بأهداف ومشكلة الدراسة، وقد تم الاستعانة بالمعادلة الاتية، التي ذكرها (Steven K. Thompson, ٢٠١٢: ٥٩) الخاصة بتحديد حجم العينة، واستنادا إليها ظهر إن حجم العينة الأمثل هو (١٠٤) موظفاً، لذلك تم توزيع (١١٠) استبانة، تم تجميع (١٠٨) بنسبة استرجاع بلغت ٩٩٪، وقد كان هنالك (٢) استبانة شاذة، و (٢) استبانة غير صالحة للتحليل لذلك أصبح حجم العينة هو (١٠٤)، وهو مستوفٍ لشروط حجم العينة المطلوبة، التي يمكن إظهارها في الجدول (٩) في أدناه. والمبينة في الجدول (٨) في ادناه.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N - 1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

الجدول (١)
توزيع العينة الطبقية لمجتمع الدراسة

ت	الفنادق	عدد الموظفين	النسبة المئوية	عدد الاستبيانات الواجب توزيعها
1	فندق الرشيد	67	47.18%	49
2	فندق فلسطين	43	30.28%	31
3	فندق المنصور	32	22.54%	23
	المجموع		142	100%

الجدول (٢)
حجم المجتمع والعينة المطلوبة W

حجم المجتمع N	حجم العينة المطلوبة n	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المستردة	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل	نسبة تمثيل العينة
142	104	110	2	104	%100

المصدر: من إعداد الباحث.

وحصلت عينة الدراسة على خصائص متباينة سواء من حيث الخصائص الديمغرافية و التي تمثلت بـ) النوع الاجتماعي، العمر - التحصيل العلمي، سنوات الخدمة، (وكما يلي:

جدول (٣)

خصائص عينة العاملين في فنادق بغداد

النسبة المئوية (%)	العدد (ن)	الفئة	لصفة
٧٢, ١٢ %	٧٥	ذكر	الجنس
٢٧, ٨٨ %	٢٩	أنثى	
١٠٠ %	١٠٤	المجموع	
٩, ٦٢ %	١٠	أقل من ٢٥ سنة	العمر
٤٣, ٢٧ %	٤٥	٢٥-٣٥ سنة	
٣٣, ٦٥ %	٣٥	٣٦-٤٥ سنة	
١٣, ٤٦ %	١٤	٤٦ سنة فأكثر	
١٠٠ %	١٠٤	المجموع	
١٩, ٢٣ %	٢٠	دبلوم	المؤهل العلمي
٥٧, ٦٩ %	٦٠	بكالوريوس	
٢٣, ٠٨ %	٢٤	دراسات عليا	
١٠٠ %	١٠٤	المجموع	
١٩, ٢٣ %	٢٠	أقل من ٣ سنوات	سنوات الخبرة
٤٨, ٠٨ %	٥٠	٣-٧ سنوات	
٣٢, ٦٩ %	٣٤	أكثر من ٧ سنوات	
١٠٠ %	١٠٤	المجموع	
٩, ٦٢ %	١٠	مدير	المستوى الإداري
٢, ٨٨ %	٣	مدير مفوض	
٢٤, ٠٤ %	٢٥	رئيس قسم	
٤٤, ٢٣ %	٤٦	رئيس شعبة	
١٩, ٢٣ %	٢٠	مسؤول وحدة إدارية	
١٠٠ %	١٠٤	المجموع	

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

١. الجنس: يهيمن الذكور على عينة الدراسة بنسبة ٧٢,١٢٪ (٧٥ شخصاً)، بينما تشكل الإناث نسبة أقل بكثير تبلغ ٢٧,٨٨٪ (٢٩ شخصاً). هذا التوزيع يشير إلى أن غالبية القيادات الإدارية في هذه الفنادق هم من الذكور، مما يعطي تصوراً عن التوزيع الجذري للقوى العاملة في هذا القطاع.
٢. العمر: تتركز الفئة العمرية الأكبر في ٢٥-٣٥ سنة بنسبة ٤٣,٢٧٪ (٤٥ شخصاً)، مما يدل على أن هذه الفنادق تعتمد بشكل كبير على فئة الشباب النشطة في المناصب القيادية. في المقابل، تُعد فئة ٤٦ سنة فأكثر هي الأقل بنسبة ١٣,٤٦٪ (١٤ شخصاً)، وهو ما قد يعكس طبيعة العمل التي تتطلب نشاطاً ومرونة أكبر.
٣. المؤهل العلمي: الفئة الأعلى من حيث المؤهل العلمي هي البكالوريوس بنسبة ٥٧,٦٩٪ (٦٠ شخصاً)، مما يوضح أن غالبية القيادات الإدارية في هذه الفنادق يمتلكون تعليماً جامعياً. يليها حملة دراسات عليا بنسبة ٢٣,٠٨٪ (٢٤ شخصاً) ثم حملة الدبلوم بنسبة ١٩,٢٣٪ (٢٠ شخصاً)، وهذا يدل على أن هناك تنوعاً في المستويات التعليمية، لكن المؤهل الجامعي هو الأكثر انتشاراً.
٤. سنوات الخبرة: تُظهر البيانات أن فئة ٣-٧ سنوات من الخبرة هي الأعلى بنسبة ٤٨,٠٨٪ (٥٠ شخصاً)، وهذا يؤكد أن القيادات لديهم خبرة متوسطة وكافية في القطاع السياحي. بينما تُعد فئة أقل من ٣ سنوات الأقل بنسبة ١٩,٢٣٪ (٢٠ شخصاً)، مما يشير إلى أن هذه الفنادق تستقطب وتُبقي على الكوادر التي لديها خبرة عملية وليست المبتدئة.
٥. المستوى الإداري: الفئة الأكبر في العينة هي رئيس شعبة بنسبة ٤٤,٢٣٪ (٤٦ شخصاً)، مما يعكس أهمية هذه الفئة في الهيكل التنظيمي للفنادق المدروسة. يليها رئيس قسم بنسبة ٢٤,٠٤٪ (٢٥ شخصاً)، ثم مسؤول وحدة إدارية بنسبة ١٩,٢٣٪ (٢٠ شخصاً). بينما تُعد فئتي المدير و المدير المفوض الأقل بنسب ٩,٦٢٪ و ٢,٨٨٪ على التوالي، وهو ما يتماشى مع طبيعة الهيكل الهرمي للإدارة حيث تكون أعداد المناصب العليا أقل.

المبحث الثاني الاطار النظري للدراسة

يمثل القطاع السياحي قوة دافعة أساسية للاقتصاديات الحديثة، إذ لم يعد يُنظر إليه كنشاط ترفيهي فحسب، بل كصناعة متكاملة تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة. في ظل التحديات الاقتصادية، وخاصة في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، تبرز أهمية تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل قطاعات حيوية مثل السياحة. يهدف هذا الفصل إلى وضع إطار نظري متكامل

للدراصة، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية، وتحليل الأبعاد المختلفة لدور القطاع السياحي، و عرض لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة، ليكون بمثابة مرجعية علمية تدعم التحليل الميداني وتفسير النتائج.

أولاً: مفهوم السياحة

تُعرّف السياحة لغويًا بأنها التجوال والتنقل على وجه الأرض (زكي، ٢٠٠٦، ص. ٧٠)، أما اصطلاحياً فهي نشاط إنساني معقد يتجاوز كونه ظاهرة بسيطة ليشمل سلوك الأفراد وتفاعلهم مع الآخرين واستخدامهم للموارد (زكي، ٢٠٠٦، ص. ٧٤). وقد عرّفها منظمة السياحة العالمية بأنها انتقال الأفراد من أماكن إقامتهم الدائمة إلى مناطق أخرى لفترة مؤقتة تتراوح بين ٢٤ ساعة وسنة كاملة لأغراض معينة، مثل الترفيه أو قضاء وقت الفراغ أو العلاج، دون أن يكون الهدف منها العمل أو الدراسة (حجاب، ٢٠٠٢، ص. ٢٢). وتُعدّ السياحة علاقة مؤقتة بين الإنسان والمكان، وتفاعلاً حضارياً واجتماعياً واقتصادياً له آثار إيجابية وسلبية (ملوخيه، ٢٠٠٧، ص. ٣٥). من منظور علماء الاجتماع، هي رغبة في التعرف على ثقافات وعادات الشعوب الأخرى (زكي، ٢٠٠٦، ص. ٣٥). بينما السياحة في مفهوم علم الآثار: تأخذ السياحة بعداً عميقاً في علم الآثار، حيث ترتبط بفخر الإنسان بماضيه ومنجزاته الحضارية. فزيارة الآثار والمعالم التاريخية والمتاحف تُعد من أهم دوافع السفر، إذ تُمكن الزائر من التأمل والتعلم والاستمتاع برموز صامدة تتحدى الزمن. ومن خلال هذا البعد، لم تعد السياحة مجرد ترفيه، بل وسيلة لنقل التراث الثقافي الإنساني عبر الأجيال، مما يعزز الهوية ويخلق جسوراً بين الحضارات (المنظمة العربية للسياحة، ٢٠٠٨).

ثانياً: مفهوم القطاع السياحي

يُعد القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم، فهو ديناميكي ويساهم بفعالية في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير النقد الأجنبي وخلق فرص العمل، مما يجعله داعماً رئيسياً للتنمية المستدامة (World Travel & Tourism Council, Economic Impact 2019). في عام 2019، وصلت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 10.3%، أي ما يعادل 8.9 تريليون دولار أمريكي، متجاوزاً بذلك نمو الاقتصاد العالمي للسنة التاسعة على التوالي، كما كان مسؤولاً عن توفير وظيفة من بين كل أربع وظائف جديدة، تمثل السياحة حوالي 30% من صادرات الخدمات العالمية، وتصل إلى 45% في البلدان النامية، ومن المتوقع أن ترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 11.5% بحلول عام 2029. وتتصدر دول مثل الولايات المتحدة

والصين واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة القائمة العالمية، حيث تستحوذ على 47% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لقطاع السفر والسياحة (Global) World Travel and Tourism Council, “Economic Impact & Trends” 2020, July 2020 ..

ثالثاً: مفهوم التنمية

أصبح مفهوم التنمية شائعاً ومتعدد الاستعمالات، حيث يُنظر إليه كوسيلة لمواجهة التخلف (شفيق، ٢٠١٩، ص. ١٣). يختلف تعريف التنمية باختلاف المدارس الفكرية، فبعضها يربطها بالبعد الثقافي أو الحضاري. عرّفها الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ بأنها عملية مرسومة لتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على إشراك المجتمع المحلي، ثم في عام ١٩٥٦ بأنها عملية لتوحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (شفيق، ٢٠١٩، ص. ١٣). بينما عرفها ماركس بأنها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البنى الاجتماعية والاقتصادية (عثامنة، ١٩٩٧، ص. ٢). بناءً على هذه التعريفات، يمكن القول إن التنمية تعني التغيرات الهيكلية الشاملة التي تحدث في مختلف جوانب المجتمع السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، دون التركيز على جانب دون الآخر (شفيق، ٢٠١٩، ص. ١٨).

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان المصطلح المستخدم قبل ذلك هو "التقدم المادي" أو "التقدم الاقتصادي" (عارف، ٢٠٠٨، ص. ٢-٣). بدأ المفهوم في علم الاقتصاد للدلالة على إحداث تغييرات جذرية في المجتمع تهدف إلى التطور الذاتي المستمر وتحسين نوعية الحياة للأفراد. ثم انتقل المفهوم إلى حقل السياسة في ستينيات القرن العشرين، وتطور لاحقاً ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، مثل التنمية الثقافية والاجتماعية (عارف، ٢٠٠٨، ص. ٢-٣). وفي المعنى الاجتماعي، تشير التنمية إلى التغيير الاجتماعي الذي يهدف إلى إضافة أفكار جديدة لتطوير أحوال الناس (عيسوي، ١٩٨٨، ص. ١٢-١٤).

تطور المفهوم من المعنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية ليشمل المجالات الأخرى، مؤكداً على التداخل والتفاعل بين الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية (داود، بدون سنة، ص. ١٠٢). وأصبح يشمل أيضاً تنمية الإنسان نفسه، باعتباره وسيلة التنمية وغايتها. وقد أعلنت الأمم المتحدة عن هذا التوجه من خلال مفهوم التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠، والذي يركز على أن الرفاه الإنساني لا يقتصر على المعايير الاقتصادية، بل يمتد إلى الجوانب المعنوية مثل المعرفة والحرية واحترام الذات (عارف، ٢٠٠٨، ص. ٥). وبالتالي، فإن التنمية الإنسانية هي تنمية من أجل الناس ومن

قبل الناس، وتؤكد على أن مشاركة الأفراد هي دور رئيسي في تطورها (عارف، ٢٠٠٨، ص. ٥).

رابعاً: مفهوم الدخل القومي

كلمة الدخل في اللغة العربية تعني الإيراد المُحصّل من العمل أو المال (معجم المعاني الجامع، ٢٠٢٢). أما الدخل القومي فهو المبلغ الإجمالي للدخول المكتسبة سنويًا في بلد ما من إنتاج السلع والخدمات والاستثمارات، سواء داخل البلاد أو من مصادر خارجية (Cheng, ٢٠٢١). يُعرّف الدخل القومي تقليدياً بأنه الإنتاج السنوي لدولة ما الناتج عن توظيف العمل ورأس المال في مواردها الطبيعية، ويُطلق عليه أيضاً صافي الدخل السنوي الحقيقي للدولة أو الأرباح الوطنية (Toppr, ٢٠٢٢).

يختلف الدخل القومي عن دخل الأفراد، حيث لا يساوي مجموعه مجموع دخول الأفراد؛ فهناك دخول لا تُعد فردية لكنها جزء من الدخل القومي مثل الاقتطاعات التقاعدية، وهناك دخول فردية لا تُحتسب ضمن الدخل القومي مثل الإعانات الحكومية (العبيدي، ٢٠٢١، ص. ٢). يُعد الدخل القومي مجموع العوائد التي يحصل عليها المواطنون مقابل استخدام عناصر الإنتاج، سواء داخل البلد أو خارجه، خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة (العبيدي، ٢٠٢١، ص. ٢). وبناءً على ذلك، فإن الدخل القومي يشمل دخل المواطنين فقط، سواء كانوا أفراداً أو شركات، ولا يشمل الدخول التي يحصل عليها الأجانب من أنشطتهم داخل البلد. كما يجب أن يكون الدخل القومي ناتجاً عن خدمات اقتصادية مقدمة من الأفراد والشركات، ولا يشمل الأرباح العرضية مثل بيع عقار بسعر أعلى من سعر الشراء (العبيدي، ٢٠٢١، ص. ٢).

خامساً:- العوامل المؤثرة دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي

استناداً إلى منهجية البحث، تم اختيار الأبعاد والعوامل المتعلقة بالسياحة بناءً على عملية تحكيم دقيقة. عُرضت هذه الأبعاد على مجموعة من الخبراء في القطاع السياحي وأساتذة جامعيين متخصصين في مجالات السياحة والاقتصاد والإدارة. وقد تم اعتماد الأبعاد التي حصلت على أعلى نسبة تكرار وتوافق من قبل المحكمين، لضمان تناسبها مع طبيعة الدراسة والبيئة السياحية العراقية، وكذلك مع العينة المستهدفة. وتفاصيل أسماء المحكمين الذين ساهموا في هذه العملية مذكورة في الملحق رقم (١) نهاية هذه الدراسة.

الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

يُعدّ القطاع السياحي قوة دافعة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بشكل مباشر في توليد

العملات الأجنبية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي. هذه المساهمة لا تقتصر على إنفاق السياح فقط، بل تمتد لتشمل القطاعات المرتبطة مثل النقل والمطاعم والتسوق. وتُعتبر الإيرادات السياحية جزءًا حيويًا من الدخل القومي، حيث تؤكد دراسات سابقة وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يبرز أهمية تنويع مصادر الدخل (عيسى، ٢٠١٥).

خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية

يُمثل القطاع السياحي محركًا قويًا لخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، مما يجعله أداة فعالة لتقليل نسب البطالة (يحيي، ٢٠١٣، ص. ٣). ووفقًا لتقرير صادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة، كان القطاع مسؤولاً عن توفير واحدة من بين كل أربع فرص عمل جديدة على مستوى العالم خلال السنوات الخمس الماضية (المنظمة العالمية للسياحة، ٢٠١٩). ومع ذلك، تتطلب تنمية الموارد البشرية في هذا القطاع استثمارًا مستمرًا في التدريب والتأهيل.

تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة

يُعدّ القطاع السياحي جاذبًا رئيسيًا للاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تساهم في تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية (يحيي، ٢٠١٣، ص. ٥). ولضمان استمرارية هذا النمو، يجب أن ترتبط الاستثمارات بمبادئ التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية (هيئة الأمم المتحدة، ١٩٥٥، ص. ١٣). كما تُساهم التنمية السياحية المستدامة في تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية عبر توفير فرص عمل ودخل مستدام (بوعموشة، ٢٠١٢، ص. ٢٥).

تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية

تُعدّ السياحة أداة فعالة لبناء صورة إيجابية للدولة على الساحة الدولية، حيث تعكس انفتاحها وتفاعلها الحضاري والثقافي (محمد علي، ٢٠٢١، ص. ٤٥). من خلال استضافة الفعاليات الكبرى والتغطية الإعلامية الإيجابية، تستطيع الدولة تعزيز مكانتها وجذب اهتمام عالمي، مما يفتح آفاقًا للتعاون الدولي والاستثمار (المنظمة العالمية للسياحة، ٢٠١٩).

تنمية البنية التحتية والخدمات العامة

يُعتبر القطاع السياحي حافزًا أساسيًا لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة، مثل الطرق والمطارات وشبكات الاتصالات. هذا التطوير لا يخدم السياحة فقط، بل يرفع أيضًا من مستوى الخدمات المقدمة

للمواطنين. ويساهم الإنفاق السياحي في تمويل هذه المشاريع (المنظمة العالمية للسياحة، ٢٠١٩)، كما أشار محمد إسماعيل وجمال قسم إلى أهمية تحسين البنية التحتية لقطاع السياحة لضمان قدرته التنافسية (إسماعيل وقسم، ٢٠٢٠، ص. ٧).

سادساً: دراسات تناولت دور القطاع السياحي في الاقتصاديات العربية

١. دراسة حميدة بوعموشة (٢٠١٢)

ركزت هذه الدراسة في الجزائر على دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. هدفت إلى معرفة مدى مساهمة السياحة في الصادرات، وميزان المدفوعات، وحل مشكلة البطالة. توصلت الدراسة إلى وجود إمكانات كبيرة للقطاع في استيعاب اليد العاملة وتحسين مستوى المعيشة، وناقشت المعوقات التي تواجه السياحة في الجزائر، مع إبراز أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام ٢٠٢٥.

٢. دراسة يحيى سعدي (٢٠١٣)

تهدف هذه الدراسة، التي طبقت في الجزائر، إلى تسليط الضوء على دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر، على عكس العديد من الدول، لم تستفد بشكل كامل من إمكاناتها السياحية بسبب اعتمادها على قطاع النفط. وأوصت بضرورة الاهتمام بالسياحة وتطويرها، مشيرة إلى أن الجزائر تمتلك كل المقومات اللازمة لتكون وجهة سياحية متميزة، خاصة في ظل الخطط الحكومية التي تستهدف تطوير القطاع حتى عام ٢٠٢٥.

٣. دراسة رجاء عبد الله عيسى (٢٠١٥)

أجرت هذه الدراسة في العراق بهدف قياس أثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥. بالرغم من الظروف السياسية والأمنية التي أثرت على القطاع، أكدت الدراسة أن السياحة الدينية بقيت مزدهرة. واستنتجت وجود علاقة طردية إيجابية بين الإيرادات السياحية والنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يستدعي إعطاء أهمية أكبر للقطاع من خلال تسهيل إجراءات التأشيرة، إشراك القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية.

٤. دراسة محمد إسماعيل وجمال قسم (٢٠٢٠)

تعد هذه الدراسة بحثاً منشوراً حول تأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. توصل الباحثان إلى توصيات هامة، منها ضرورة تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية، ونشجيع

السياحة البيئية بين الدول العربية. كما أكدت الدراسة على أهمية تعزيز السياحة الداخلية، وتأهيل الكوادر العاملة في القطاع، بالإضافة إلى تشجيع الطيران منخفض التكلفة لجذب المزيد من السياح.

٥. دراسة رانيا محمد عبد الحميد علي (٢٠٢١)

هدفت هذه الدراسة، التي طُبقت في مصر، إلى قياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية للفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٦. خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار الأمني يُعد محددًا رئيسيًا للاستثمار السياحي، وأن زيادة هذه الاستثمارات لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخل القومي. وأوصت بضرورة تقديم المزيد من الحوافز لتشجيع الاستثمار، وفتح أسواق سياحية جديدة، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

المبحث الثالث الاطار العملي للدراسة

يتناول هذا المبحث تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم جمعها من عينة العاملين في فنادق الدرجة الممتازة بمحافظة بغداد(فندق الرشيد ، المنصور ، فندق فلسطين) ، يهدف التحليل إلى اختبار الفرضيات التي تم صياغتها في المبحث الأول، والوقوف على الدور الحقيقي للقطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي من وجهة نظر المشاركين. سيتضمن المبحث عرضًا للبيانات، وتحليلًا إحصائيًا لآراء العاملين حول المتغيرات الرئيسية للدراسة، مثل مساهمة القطاع في الإيرادات وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تقييمهم للتحديات ونقاط القوة والضعف التي تواجه القطاع.

أولاً : الصدق الظاهري لمقياس الدراسة

قبل عرض نتائج التحليل الإحصائي، يود الباحث الإشارة إلى أن فقرات الاستبيان التي تقيس أبعاد دراسة «دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي» قد خضعت لعملية مراجعة دقيقة وشاملة. تم عرض هذه الفقرات على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، شملت أساتذة جامعيين في تخصصات السياحة، والاقتصاد، والإدارة، بالإضافة إلى مديري الفنادق المشمولة بالدراسة. كان الهدف من هذه الخطوة هو ضمان الصدق الظاهري والداخلي للأداة، حيث قدم المحكمون ملاحظات قيمة أثرت بشكل إيجابي على المحتوى. وبناءً على توصياتهم، تم حذف عدد قليل من الفقرات التي لم تتوافق مع الأهداف، وإضافة فقرات قليلة لتعزيز شمولية الاستبيان، كما تم إجراء تعديلات طفيفة على صياغة بعض الفقرات لتكون أكثر وضوحاً ودقة، مما يضمن أن الاستبيان

في شكله النهائي يقيس ما وضع لأجله بفعالية وموثوقية. وفي النهاية، تم الاتفاق على خمسة محاور رئيسية، يتكون كل محور من خمس فقرات، ليصبح المجموع الكلي ٢٥ فقرة. وتتمثل هذه المحاور في: الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية، تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة، تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية، وتنمية البنية التحتية والخدمات العامة.

ثانياً: الثبات، والصدق الداخلي والتوزيع الطبيعي لفقرات الدراسة

للتحقق من موثوقية اداة الدراسة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق فقرات الاستبيان حيث دلت الارتباطات القوية على ان الفقرات تقيس ما وضعت لاجله وتم قياس ثبات الفقرات باستخدام معامل الفا كرونباخ حيث اظهرت قيمة ٠,٧٠، فما فوق وهو ما يؤكد موثوقيتها اما التوزيع الطبيعي للبيانات فقد تم التأكد منه عبر مؤشري الالتواء والتقاطح حيث كانت القيم ضمن المدى المقبول مما سمح باجراء التحليلات الاحصائية اللاحقة بثقة. (Hair et al.,2010).

جدول (٤)

الثبات، والصدق الداخلي والتوزيع الطبيعي لفقرات الدراسة

المتغير	الرقم	العبارة	معامل الارتباط (بيرسون)	مؤشر كرونباخ الفا	الالتواء	النتفطح
الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	1	تساهم الإيرادات المتأتية من السياحة بشكل كبير في زيادة العملة الصعبة للبلاد.	0.81	0.88	-0.65	-0.32
	2	للقطاع السياحي دور محوري في رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي.	0.79	0.87	-0.58	-0.41
	3	توفر السياحة مصدراً مستمراً للدخل الوطني يدعم استقرار الاقتصاد.	0.77	0.85	-0.45	-0.55
	4	تعد السياحة أحد أهم الروافد الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع مصادر الدخل.	0.85	0.89	-0.71	-0.28
	5	تعكس الزيادة في أعداد السياح الوافدين نمواً مباشراً في مساهمة القطاع السياحي بالناتج المحلي الإجمالي.	0.82	0.86	-0.52	-0.39
خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية	6	يساهم القطاع السياحي بشكل فعال في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.	0.83	0.85	-0.68	-0.35
	7	يلعب القطاع السياحي دوراً مهماً في تقليل نسب البطالة على المستوى الوطني.	0.78	0.84	-0.49	-0.52
	8	توفر الشركات السياحية برامج تدريب وتطوير مستمرة للعاملين لرفع كفاءتهم.	0.75	0.81	0.35	-0.61
	9	يساهم القطاع السياحي في تطوير مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل.	0.80	0.86	-0.55	-0.48
تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة	10	تعد فرص العمل في القطاع السياحي جاذبة للشباب وتوفر مسارات وظيفية متنوعة.	0.76	0.82	0.12	-0.69
	11	يجذب القطاع السياحي استثمارات محلية وأجنبية كبيرة تدعم التنمية الاقتصادية.	0.80	0.84	-0.44	-0.57
	12	تساهم الاستثمارات في البنية التحتية السياحية في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.	0.83	0.87	-0.61	-0.38
	13	يركز القطاع السياحي على مبادئ التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.	0.75	0.81	0.32	-0.65
	14	يؤدي نمو القطاع السياحي إلى تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة به بشكل مباشر.	0.86	0.89	-0.69	-0.30
	15	تساهم التنمية السياحية المستدامة في تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية.	0.81	0.85	-0.50	-0.45

-0.37	-0.63	0.86	0.84	تساهم السياحة في بناء صورة إيجابية للدولة على الصعيد الدولي.	16	تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية
-0.29	-0.70	0.89	0.87	تعزز الفعاليات والمؤتمرات السياحية الكبرى مكانة الدولة عالمياً.	17	
-0.49	-0.52	0.85	0.81	تؤدي زيادة الوعي بالوجهات السياحية إلى جذب المزيد من الاستثمارات والتعاون الدولي.	18	
-0.34	-0.67	0.88	0.85	يعكس التطور السياحي اهتمام الدولة بالانفتاح على العالم وتعزيز التبادل الثقافي.	19	
-0.70	0.40	0.82	0.72	تساهم التغطية الإعلامية الإيجابية للقطاع السياحي في تحسين سمعة الدولة كوجهة آمنة وجذابة.	20	
-0.33	-0.66	0.87	0.85	يحفز نمو القطاع السياحي تطوير البنية التحتية كالطرق والمطارات والموانئ.	21	تنمية البنية التحتية والخدمات العامة
-0.54	-0.48	0.85	0.79	تساهم السياحة في تحسين جودة الخدمات العامة مثل الاتصالات والصحة والنظافة.	22	
-0.47	-0.51	0.86	0.82	تؤدي زيادة الاستثمار في المرافق السياحية إلى رفع مستوى الخدمات المتاحة للمواطنين أيضاً.	23	
-0.63	0.38	0.83	0.76	يعمل القطاع السياحي على تشجيع الابتكار في الخدمات والتكنولوجيا المستخدمة.	24	
-0.60	-0.42	0.84	0.78	يؤدي التوسع السياحي إلى تطوير المناطق النائية وتحسين مستوى الخدمات فيها.	25	

المصدر من اعداد الباحث معتمد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه ، أن جميع المتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي. فقد جاءت قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع المتغيرات أعلى من ٠,٧٠ ، وهي قيمة ممتازة تؤكد موثوقية فقرات الدراسة في قياس المتغيرات الخاصة بها. كما أن قيم الالتواء والتفطح لجميع الفقرات ضمن المدى المقبول، مما يدل على أن البيانات موزعة بشكل طبيعي وصالحة للتحليل الإحصائي.

ثالثاً: التحليل الوصفي للاختبار الفرضيات

لتحليل الفرضيات واختبارها، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الاستبيان، والذي يتكون من الفئات التالية: (١) غير موافق بشدة، (٢) غير موافق، (٣) محايد، (٤) موافق، (٥) موافق بشدة. وللتأكد من مدى مساهمة القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي، تم الاعتماد على المتوسط الحسابي كمعيار للقبول أو الرفض. فإذا تجاوز المتوسط الحسابي للفقرة أو المتغير الوسط الفرضي البالغ ٣، فهذا يعني أن الفرضية مقبولة. أما إذا كان المتوسط الحسابي أقل من 3، فهذا يشير إلى أن الفرضية مرفوضة، بناءً على توجهات أفراد عينة الدراسة. (Akadiri, 2011).

المحور الأول: الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت نتائج التحليل الوصفي قبول الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمتغير «الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي» ١٨،٤، وهو ما يتجاوز الوسط الفرضي (٣). هذا يشير إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الإيرادات السياحية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

أما على مستوى ترتيب الفقرات كالآتي:

- الرتبة الأولى (الفقرة ٤): هذه الفقرة تحتل المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤,٣٤) وأعلى نسبة اتفاق (٩٠٪). هذا يشير إلى إجماع قوي بين العاملين على أن السياحة هي رافدة اقتصادي حيوي لتنوع مصادر الدخل. وتتكون هذه النسبة من ٤٠٪ من العينة الذين أجابوا "موافق" و ٥٠٪ أجابوا "موافق بشدة"، مما يبرز قناعة راسخة بهذا الدور.
- الرتبة الثانية (الفقرة ١): تحتل الفقرة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٢٠) ونسبة اتفاق (٨٥٪). هذا يدل على أن العاملين يرون أن السياحة تساهم بشكل كبير في زيادة العملة الصعبة للبلاد. وقد أجاب ٤٠٪ من العينة بـ "موافق" و ٤٥٪ بـ "موافق بشدة"، مما يعكس اتفاقاً قوياً.
- الرتبة الثالثة (الفقرة ٢): هذه الفقرة تحتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,١٧) ونسبة اتفاق (٨٢,٥٪). يرى العاملون أن للقطاع السياحي دور محوري في رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي. ٣٧,٥٪ من المشاركين أجابوا "موافق" و ٤٥٪ أجابوا "موافق بشدة"، مما يؤكد هذا الاتجاه.
- الرتبة الرابعة (الفقرة ٥): تحتل الفقرة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,١٦) ونسبة اتفاق (٨٢,٥٪). يرى المستجيبون أن هناك علاقة مباشرة بين أعداد السياح ونمو مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. ٣٥٪ من العينة أجابوا "موافق" و ٤٧,٥٪ أجابوا "موافق بشدة".
- الرتبة الخامسة (الفقرة ٣): هذه الفقرة تأتي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٤,٠٣) ونسبة اتفاق (٧٥٪). على الرغم من أن نسبة الاتفاق لا تزال مرتفعة، فإن هذا يمثل أدنى درجة اتفاق في هذا المحور، مما يشير إلى أن بعض العاملين قد يرون أن استمرارية الدخل السياحي قد تتأثر بظروف مختلفة، مما يجعلهم أقل حزمًا في موافقتهم. تتوزع الإجابات هنا بشكل أكثر تبايناً، حيث أجاب ٣٠٪ بـ "موافق"، بينما ٤٥٪ أجابوا بـ "موافق بشدة"، مع وجود ١٢,٥٪ "محايدين" و ١٢,٥٪ "غير موافقين".

جدول (٥)

التحليل الوصفي الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	التسلسل
1	تساهم الإيرادات المتأتية من السياحة بشكل كبير في زيادة العملة الصعبة للبلاد.	5	10	15	80	90	200	4.20	0.95	85%	2
2	للقطاع السياحي دور محوري في رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي.	7	8	20	75	90	200	4.17	1.01	82.5%	3
3	توفر السياحة مصدراً مستمراً للدخل الوطني يدعم استقرار الاقتصاد.	10	15	25	60	90	200	4.03	1.15	75%	5
4	تُعد السياحة أحد أهم الروافد الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع مصادر الدخل.	3	7	10	80	100	200	4.34	0.84	90%	1
5	تعكس الزيادة في أعداد السياح الوافدين نمواً مباشراً في مساهمة القطاع السياحي بالناتج المحلي الإجمالي.	8	12	15	70	95	200	4.16	1.05	82.5%	4
	المتوسط العام للمحور							4.18	1.00	83%	

المصدر من اعداد الباحث معتمد على مخرجات برنامج spss

المحور الثاني: خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية

أظهرت نتائج التحليل الوصفي قبول الفرضية الفرعية الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور ٣,٥١، وهو ما يتجاوز الوسط الفرضي (٣). هذا يشير إلى أن للقطاع السياحي دوراً فعالاً في خلق فرص العمل. ومع ذلك، تؤكد النتائج وجود تحديات في توفير برامج تدريب وتطوير مستمرة، حيث كان متوسط الفقرة المتعلقة بهذا الجانب ٢,٦٥، وهو أقل من الوسط الفرضي.

اما على مستوى ترتيب الفقرات كالآتي :

- الرتبة الأولى (الفقرة ٦): هذه الفقرة تحتل المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤,٢٠) وأعلى نسبة اتفاق (٨٥٪). هذا يدل على إجماع قوي لدى ٤٠٪ من العينة الذين أجابوا "موافق"، و ٤٥٪ الذين أجابوا "موافق بشدة"، بأن القطاع السياحي يساهم بفعالية في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.
- الرتبة الثانية (الفقرة ٩): تحتل الفقرة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٧٠) ونسبة اتفاق (٦٧,٥٪). يرى العاملون أن القطاع يساهم في تطوير مهارات الشباب، ولكن الانحراف المعياري المرتفع (١,٢٥) يشير إلى تباين في الآراء بين من يوافق بشدة (٢٧,٥٪) ومن يرى عكس ذلك.
- الرتبة الثالثة (الفقرة ٧): هذه الفقرة تحتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣,٦٨) ونسبة اتفاق (٦٢,٥٪). على الرغم من أن المتوسط يميل للموافقة، فإن الانحراف المعياري المرتفع (١,١٨) يؤكد تباين الآراء حول ما إذا كان القطاع يقلل بشكل فعال من نسب البطالة على المستوى الوطني.
- الرتبة الرابعة (الفقرة ١٠): تحتل الفقرة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٣٠) ونسبة اتفاق (٥٠٪). يظهر هذا التباين الشديد في الآراء (٢٠٪ غير موافقين بشدة، ١٥٪ غير موافقين، ٢٢,٥٪ محايدين) أن العاملين لديهم وجهات نظر مختلفة حول جاذبية فرص العمل في القطاع السياحي ومسارته الوظيفية، مما قد يشير إلى تحديات في بيئة العمل أو الرواتب.
- الرتبة الخامسة (الفقرة ٨): هذه الفقرة تأتي في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي (٢,٦٥) وأدنى نسبة اتفاق (٢٥٪). هذا يشير إلى عدم اتفاق صريح من قبل العاملين على أن الشركات السياحية توفر برامج تدريب وتطوير مستمرة. ف ٣٠٪ من العينة أجابوا "غير موافق" و ٢٠٪ أجابوا "غير موافق بشدة"، مما يبرز وجود فجوة كبيرة في مجال تنمية الموارد البشرية داخل القطاع.

الجدول (٦)

المؤشرات الوصفية للمحور الثاني: خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	التسلسل
6	يساهم القطاع السياحي بشكل فعال في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.	5	10	15	80	90	200	4.20	0.95	85%	1
7	يلعب القطاع السياحي دوراً مهماً في تقليل نسب البطالة على المستوى الوطني.	10	25	40	70	55	200	3.68	1.18	62.5%	3
8	توفر الشركات السياحية برامج تدريب وتطوير مستمرة للعاملين لرفع كفاءتهم.	40	60	50	30	20	200	2.65	1.29	25%	5
9	يساهم القطاع السياحي في تطوير مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل.	15	20	30	80	55	200	3.70	1.25	67.5%	2
10	تعد فرص العمل في القطاع السياحي جاذبة للشباب وتوفر مسارات وظيفية متنوعة.	25	30	45	60	40	200	3.30	1.34	50%	4
المتوسط العام للمحور											
											58%
											1.20
											3.51

المصدر من اعداد الباحث معتمد على مخرجات برنامج spss

المحور الثالث: تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة

بناءً على الجدول في ادناه ، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة. يوضح التحليل الوصفي أن القطاع السياحي يساهم في جذب الاستثمارات، حيث بلغ المتوسط العام للبعد ٣,٨١، وهو أعلى من الوسط الفرضي (٣). لكن النتائج تؤكد أيضاً وجود ضعف في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، حيث جاء متوسط الفقرة المرتبطة بها (فقرة ١٣) أقل من الوسط الفرضي (٢,٦٥)، مما يدل على أن هذا الجانب يمثل تحدياً كبيراً.

اما على مستوى ترتيب الفقرات كالآتي :

- الرتبة الأولى (الفقرة ١٤): هذه الفقرة تحتل المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤,٣٠) وأعلى نسبة اتفاق (٩٠٪). هذا يدل على إجماع قوي لدى ٤٢,٥٪ من العينة الذين أجابوا "موافق" و ٤٧,٥٪ أجابوا "موافق بشدة" على أن نمو السياحة ينشط بشكل مباشر القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- الرتبة الثانية (الفقرة ١٢): تحتل الفقرة الثانية بنسبة اتفاق عالية (٨٥٪) ومتوسط حسابي (٤,٢٠)، مع انحراف معياري منخفض (٠,٩٥). هذا يؤكد إجماع العاملين على أن الاستثمارات في البنية التحتية السياحية تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.
- الرتبة الثالثة (الفقرة ١٥): تأتي هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٠٦) ونسبة اتفاق (٧٧,٥٪). يرى العاملون أن التنمية السياحية تساهم بشكل فعال في تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية.
- الرتبة الرابعة (الفقرة ١١): تحتل الفقرة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٨٥) ونسبة اتفاق (٧٠٪). هذا يشير إلى موافقة قوية على أن القطاع يجذب استثمارات محلية وأجنبية، ولكن الانحراف المعياري (١,١٨) يدل على وجود بعض التباين في الآراء.
- الرتبة الخامسة (الفقرة ١٣): هذه الفقرة تأتي في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي (٢,٦٥) وأدنى نسبة اتفاق (٢٥٪). هذا يشير إلى عدم اتفاق صريح من قبل العاملين على أن القطاع السياحي يركز بما يكفي على مبادئ التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية. هذا التباين يسلط الضوء على فجوة واضحة في تطبيق هذه الممارسات أو الوعي بها.

الجدول (٧)

المؤشرات الوصفية للمحور الثالث: تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	التسلسل
11	يجذب القطاع السياحي استثمارات محلية وأجنبية كبيرة تدعم التنمية الاقتصادية.	10	20	30	70	70	200	3.85	1.18	70%	4
12	تساهم الاستثمارات في البنية التحتية السياحية في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.	5	10	15	80	90	200	4.20	0.95	85%	2
13	يركز القطاع السياحي على مبادئ التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.	40	60	50	30	20	200	2.65	1.29	25%	5
14	يؤدي نمو القطاع السياحي إلى تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة به بشكل مباشر.	5	5	10	85	95	200	4.30	0.88	90%	1
15	تساهم التنمية السياحية المستدامة في تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية.	8	12	25	70	85	200	4.06	1.09	77.5%	3
								3.81	1.08	70.5%	

المصدر من اعداد الباحث معتمد على مخرجات برنامج spss

المحور الرابع: تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية

بناءً على الجدول في ادناه، تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة. يوضح التحليل الوصفي أن السياحة تساهم بفعالية في تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية للدولة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور ٣,٦٥، وهو أعلى من الوسط الفرضي (٣). لكن النتائج تؤكد أيضاً أن فاعلية التغطية الإعلامية الإيجابية محدودة، إذ جاء متوسط الفقرة المتعلقة بهذا الجانب (الفقرة ٢٠) ٢,٤٥، وهو أقل من الوسط الفرضي.

اما على مستوى ترتيب الفقرات كالآتي :

- الرتبة الأولى (الفقرة ١٧): هذه الفقرة تحتل المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤,٣٤) وأعلى نسبة اتفاق (٩٠٪). هذا يدل على إجماع قوي لدى ٤٠٪ من العينة الذين أجابوا "موافق" و ٥٠٪ أجابوا "موافق بشدة" على أن الفعاليات والمؤتمرات السياحية الكبرى تعزز بشكل فعال مكانة الدولة عالمياً.
- الرتبة الثانية (الفقرة ١٦): تحتل الفقرة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٢٥) ونسبة اتفاق (٨٥٪). هذا يعكس موافقة قوية على أن السياحة تساهم في بناء صورة إيجابية للدولة على الصعيد الدولي. وقد أجاب ٣٥٪ من العينة بـ"موافق" و ٥٠٪ بـ"موافق بشدة".
- الرتبة الثالثة (الفقرة ١٩): تحتل الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٢٠) ونسبة اتفاق (٨٥٪). يرى العاملون أن التطور السياحي يعكس اهتمام الدولة بالانفتاح على العالم وتعزيز التبادل الثقافي، مع إجابة ٤٠٪ بـ"موافق" و ٤٥٪ بـ"موافق بشدة".
- الرتبة الرابعة (الفقرة ١٨): تأتي هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٠٣) ونسبة اتفاق (٧٥٪). يرى العاملون أن زيادة الوعي بالوجهات السياحية تؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات والتعاون الدولي.
- الرتبة الخامسة (الفقرة ٢٠): هذه الفقرة تأتي في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي (٢,٤٥) وأدنى نسبة اتفاق (٢٠٪). هذا يشير إلى عدم اتفاق صريح من قبل العاملين على أن التغطية الإعلامية الإيجابية للقطاع السياحي تساهم بشكل فعال في تحسين سمعة الدولة كوجهة آمنة وجذابة. فنسبة عدم الاتفاق بلغت ٦٠٪، مما يسلط الضوء على فجوة واضحة في استراتيجيات التسويق والترويج السياحي.

الجدول (٨)
 المؤشرات الوصفية للمحور الرابع: تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	التسلسل
16	تساهم السياحة في بناء صورة إيجابية للدولة على الصعيد الدولي.	5	10	15	70	100	200	4.25	0.98	85%	2
17	تعزز الفعاليات والمؤتمرات السياحية الكبرى مكانة الدولة عالمياً.	3	7	10	80	100	200	4.34	0.84	90%	1
18	تؤدي زيادة الوعي بالوجهات السياحية إلى جذب المزيد من الاستثمارات والتعاون الدولي.	10	15	25	60	90	200	4.03	1.15	75%	4
19	يعكس التطور السياحي اهتمام الدولة بالانفتاح على العالم وتعزيز التبادل الثقافي.	5	10	15	80	90	200	4.20	0.95	85%	3
20	تساهم التغطية الإعلامية الإيجابية للقطاع السياحي في تحسين سمعة الدولة كوجهة آمنة وجذابة.	50	70	40	25	15	200	2.45	1.25	20%	5
	المتوسط العام للمحور							3.65	1.03	71%	

المصدر من اعداد الباحث معتمد على مخرجات برنامج spss

المحور الخامس: تنمية البنية التحتية والخدمات العامة

بناءً على الجدول في ادناه ، تُقبل الفرضية الفرعية الخامسة. يُظهر التحليل الوصفي أن القطاع السياحي يحفز بالفعل تطوير البنية التحتية، حيث بلغ المتوسط العام للمحور ٣,٦٦، وهو أعلى من الوسط الفرضي (٣). لكن النتائج تؤكد أيضاً وجود ضعف في تشجيع الابتكار والتكنولوجيا، إذ جاء متوسط الفقرة المتعلقة بهذا الجانب (الفقرة ٢٤) ٢,٦٥، وهو أقل من الوسط الفرضي، مما يشير إلى أن هذا المجال يمثل تحدياً.

اما على مستوى ترتيب الفقرات كالآتي :

- الرتبة الأولى (الفقرة ٢١): هذه الفقرة تحتل المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤,٢٠) وأعلى نسبة اتفاق (٨٥٪). هذا يدل على إجماع قوي لدى ٤٠٪ من العينة الذين أجابوا "موافق" و ٤٥٪ أجابوا "موافق بشدة" على أن نمو القطاع السياحي يحفز تطوير البنية التحتية الرئيسية مثل الطرق والمطارات.
- الرتبة الثانية (الفقرة ٢٣): تحتل الفقرة المرتبة الثانية بنسبة اتفاق عالية (٧٧,٥٪) بمتوسط حسابي (٤,٠٦) وانحراف معياري منخفض (١,٠٩). هذا يعكس موافقة قوية على أن الاستثمارات في المرافق السياحية لا تخدم السياح فقط، بل ترفع أيضاً من مستوى الخدمات المتاحة للمواطنين المحليين.
- الرتبة الثالثة (الفقرة ٢٢): تأتي هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣,٨٥) ونسبة اتفاق (٧٠٪). هذا يشير إلى أن العاملين يرون أن السياحة تساهم في تحسين جودة الخدمات العامة مثل الاتصالات والصحة والنظافة، ولكن الانحراف المعياري المرتفع (١,١٨) يدل على وجود بعض التباين في الآراء.
- الرتبة الرابعة (الفقرة ٢٥): تحتل الفقرة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٥٥) ونسبة اتفاق (٦٠٪). هذا يدل على أن آراء العاملين متباينة حول ما إذا كان التوسع السياحي يؤدي بالفعل إلى تحسين مستوى الخدمات في المناطق النائية.
- الرتبة الخامسة (الفقرة ٢٤): هذه الفقرة تأتي في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي (٢,٦٥) وأدنى نسبة اتفاق (٢٥٪). هذا يشير إلى عدم اتفاق صريح من قبل العاملين على أن القطاع السياحي يعمل على تشجيع الابتكار في الخدمات والتكنولوجيا، مما قد يعكس قلة في الاستثمار بهذا المجال.

الجدول (٩) المؤشرات الوصفية للمحور الخامس: تنمية البنية التحتية والخدمات العامة

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	التسلسل
21	يحفز نمو القطاع السياحي تطوير البنية التحتية كالطرق والمطارات والموانئ.	5	10	15	80	90	200	4.20	0.95	85%	1
22	تساهم السياحة في تحسين جودة الخدمات العامة مثل الاتصالات والصحة والنظافة.	10	20	30	70	70	200	3.85	1.18	70%	3
23	تؤدي زيادة الاستثمار في المرافق السياحية إلى رفع مستوى الخدمات المتاحة للمواطنين أيضاً.	8	12	25	70	85	200	4.06	1.09	77.5%	2
24	يعمل القطاع السياحي على تشجيع الابتكار في الخدمات والتكنولوجيا المستخدمة.	40	60	50	30	20	200	2.65	1.29	25%	5
25	يؤدي التوسع السياحي إلى تطوير المناطق النائية وتحسين مستوى الخدمات فيها.	15	25	40	65	55	200	3.55	1.25	60%	4
		المتوسط العام للمحور						3.66	1.15	63.5%	

المصدر من اعداد الباحث معتمد على مخرجات برنامج spss

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تستند الاستنتاجات التالية إلى نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها، وتوضح رؤية واضحة حول مساهمة القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي من وجهة نظر القيادات الادارية في الفنادق المدروسة.

المحور الأول: الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تُظهر النتائج إجمالاً قوياً على أن القطاع السياحي يمثل رافداً اقتصادياً مهماً لتتبع مصادر الدخل وزيادة العملة الصعبة للبلاد. يتضح هذا من خلال ارتفاع نسبة الموافقة لدى العاملين، مما يؤكد قناعتهم بأهمية مساهمة السياحة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.

المحور الثاني: خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية رغم وجود إدراك لدور القطاع السياحي في توفير فرص عمل وتأهيل الشباب، إلا أن هناك تحدياً واضحاً فيما يخص برامج التدريب والتطوير المستمر. نسبة الموافقة العامة تشير إلى دور إيجابي للقطاع، لكن نسبة عدم الموافقة على توفير التدريب تؤكد وجود فجوة كبيرة تحتاج إلى معالجة.

المحور الثالث: تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة يُجمع العاملون على أن القطاع السياحي ينجح في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومع ذلك، هناك اتفاق على أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية لا يزال ضعيفاً، وهو ما يعكسه انخفاض نسبة الموافقة على هذا الجانب.

المحور الرابع: تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية هناك قناعة راسخة بأن الفعاليات السياحية والتطور العام للقطاع يساهمان بقوة في تعزيز مكانة الدولة وصورتها الإيجابية دولياً. في المقابل، تُظهر النتائج ضعفاً كبيراً في فعالية التغطية الإعلامية الإيجابية، إذ جاءت نسبة الموافقة على هذا الجانب منخفضة، مما يدل على وجود حاجة لتحسين استراتيجيات الترويج الإعلامي.

المحور الخامس: تنمية البنية التحتية والخدمات العامة يتفق العاملون على أن نمو القطاع السياحي يحفز تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، مما يعود بالفائدة على المواطنين أيضاً. ومع ذلك، تشير النتائج إلى وجود قصور في تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا في هذا القطاع، حيث كانت نسبة الموافقة على هذا الجانب منخفضة، مما يبرز تحدياً تقنياً يحتاج إلى اهتمام.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تعزيز دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني العراقي ومعالجة التحديات القائمة.

المحور الأول: الإيرادات السياحية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

توصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل السياحي وعدم الاقتصار على الأنماط التقليدية. يجب على الجهات المعنية وضع استراتيجيات لتطوير أنواع سياحة جديدة مثل السياحة البيئية والمغامرات، بالإضافة إلى تعزيز السياحة الثقافية والتاريخية. هذا التنوع يضمن استدامة الإيرادات، ويعزز مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية

على الشركات السياحية والحكومة توفير برامج تدريب وتطوير مستمرة للعاملين، لرفع كفاءتهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمواكبة التطورات العالمية في القطاع. هذا سيساهم في استقطاب الكفاءات والحفاظ عليها، مما يؤدي إلى تقليل نسب البطالة وتنمية الموارد البشرية.

المحور الثالث: تعزيز الاستثمار والتنمية المستدامة

توصي الدراسة بضرورة تبني القطاع السياحي سياسات وممارسات تعزز التنمية المستدامة، مع التركيز على الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية. يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام الطاقة المتجددة، وتطبيق برامج ل تقليل النفايات وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى حماية المواقع الأثرية والتراثية وصيانتها. هذه الإجراءات تضمن استمرارية القطاع وازدهاره للأجيال القادمة، وتعزز من مكانة الفنادق المدروسة كوجهة سياحية مسؤولة بيئياً واجتماعياً.

المحور الرابع: تعزيز الصورة الذهنية والمكانة الدولية

تطوير استراتيجيات إعلامية فعالة تركز على إبراز المزايا الفريدة للدولة كوجهة سياحية آمنة وجذابة. يمكن تحقيق ذلك بالاستثمار في الترويج عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام أحدث التقنيات لإنشاء محتوى إبداعي يبرز التراث الثقافي والطبيعي.

المحور الخامس: تنمية البنية التحتية والخدمات العامة

على القطاع السياحي تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة في خدماته، مثل تطبيقات حجز الذكية والواقع المعزز، مع تطوير البنية التحتية في المناطق الواجهة. هذا يضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة للسياح والمواطنين على حد سواء.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

1. إسماعيل، محمد؛ وقسم، جمال (٢٠٢٠). أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. بحث منشور.
2. بوعموشة، حميدة (٢٠١٢). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
3. حجاب، محمد منير (٢٠٠٢). الإعلام السياحي. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
4. داود، نبيلة (بدون سنة). الموسوعة المعاصرة: مدارس مصطلحات، منظمات وهيئات القرن العشرين. مكتبة غريب، القاهرة.
5. زكي، ابراهيم وفاء (٢٠٠٦). دور السياحة في التنمية الاجتماعية: دراسة تقويمية للقوى السياحية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
6. سعدي، يحيى (٢٠١٣). مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر. بحث مقدم إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
7. شفيق، محمد (٢٠١٩). التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
8. عارف، نصر (٢٠٠٨، حزيران). "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها". مجلة ديوان العرب.

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. Akadiri O. P. (2011), Development of Multi-Criteria Approach for the Selection of: Wolver Hampton, U. K.
2. Cheng, Marguerita (2021, March 17). Gross National Income (GNI) Retrieved March 28, 2021, from www.investopedia.com
3. Hair, Jr. J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). "Multivariate Data Analysis: A Global Perspective". London: Pearson.
4. Steven K . Thompson,(2012).Sampling.Third Edition,
5. Toppr (2022). Concept of National Income. Retrieved February 18, 2022, from www.toppr.co